سلسلة

الشرق الأوسط

ماذا يحدث داخل جماعة الإخوان المسلمين المصرية

النقاش حول برنامج الحزب وتداعياته

ناثان ج. براون

عمرو حمزاوي

برنامج الشرق الأوسط

أوراق كارنيغي

CARNEGIE ENDOWMENT
FOR INTERNATIONAL PEACE

العدد 89

يناير/كانون الثاني2008

©2008 مؤسّسة كارنيغي للسلام الدولي. جميع الحقوق محفوظة.

يُمنَع نسخ أيّ جزء من هذه الورقة أو نقله في أيّ شكل من الأشكال أو وسيلة من الوسائل بدون إذن خطّي من مؤسّسة كارنيغي. الرجاء توجيه الطلبات إلى:

Carnegie Endowment for International Peace

Publications Department

1779 Massachusetts Avenue, NW

Washington, DC 20036

هاتف: 202-483-7600

فاكس: 202-483-1840

www.CarnegieEndowment.org

يمكن تحميل هذا البحث مجاناً على العنوان الآتي:
http://www.carnegieendowment.org/programs/arabic. يتوافر أيضاً عدد محدود من النسخ المطبوعة بالانجليزية. للحصول على نسخة، أرسِل طلباً عبر البريد الإلكتروني على العنوان الآتي:
pubs@CarnegieEndowment.org.

أوراق كارنيغي

أوراق كارنيغي هي أبحاث جديدة من إعداد الباحثين في المؤسّسة ومعاونيهم من مؤسّسات أخرى. تشمل السلسلة أبحاثاً جديدة آنيّة ومقتطفات أساسية من أبحاث أكبر يجري العمل عليها. نُرحِّب بتعليقات القرّاء، يمكنكم البعث برسائلكم إلى العنوان البريدي المدوَّن أعلاه أو عبر البريد الإلكتروني: pubs@CarnegieEndowment.org

تأليف

ناثان ج. براون كبير الباحثين غير مقيم بمؤسسة كارنيغي وأستاذ علوم سياسيّة وشؤون دوليّة ومدير برنامج دراسات الشرق الأوسط في جامعة جورج واشنطن. له أربعة كتب حول السّياسات العربية من بينها "السياسة الفلسطينية بعد اتفاقات أوسلو: استعادة فلسطين العربية" (كاليفورنيا 2003). يتركّز عمله الحالي على الحركات السياسية الإسلامية. أما عمله السّابق فتمحور حول السّياسة الفلسطينية وعلى سيادة القانون والأنظمة الدستورية في العالم العربي.

عمرو حمزاوي كبير الباحثين بمؤسسة كارنيغي و هو من الباحثين المصريين المرموقين في مجال العلوم السياسية، سبق له وأن حاضر في جامعة القاهرة وجامعة برلين الحرة. ويتمتع بمعرفة عميقة بالسياسة في الشرق الأوسط. وتشمل مجالات أبحاث حمزاوي الحالية الديناميات المتغيرة للمشاركة السياسية في العالم العربي بما في ذلك دور قوى الإسلام السياسي خاصة في مصر وبلدان الخليج.

المحتويات

أولاً: قضايا برنامج حزب الإخوان الخلافية:

إجلاء الغموض أم صناعة صراعات جديدة 5

الشريعة وهيئة كبار علماء الدين 6

الموقف من الأقباط والمرأة وغيرهما 8

ثانياً: الصراع داخل الجماعة حول برنامج الحزب – الروايات والآليات 9

ثالثاً: لماذا برنامج الحزب السياسي الآن؟ حسابات المكسب والخسارة 12

رابعاً: ملامح الصيغة التوافقية – الخطوط المتوقعة لتعديل مسودة برنامج الحزب 17

مع نهايات صيف 2007 وفي سياق حالة من الترقب لدى نخبة الحكم وحركات المعارضة في مصر قامت جماعة الإخوان المسلمين بتوزيع المسودة الأولى لبرنامج حزبها السياسي على مجموعة من المفكرين والمحللين فاتحةً بذلك الباب على مصراعيه لنقاشات خلافية حول الأفكار الرئيسية الواردة في البرنامج وتداعياتها المحتملة على دور الإخوان في الساحة السياسية المصرية ومستقبل علاقتهم بالقوى الأخرى.[i] وعلى الرغم من إدراك الإخوان وهم الجماعة المحظورة الغائبة عن الشرعية للاستحالة الفعلية لأن يشكل إعلان البرنامج خطوة البدء في تأسيس حزب في ظل الرفض الحكومي والقيود الدستورية التي فرضت مؤخراً على الأحزاب ذات المرجعيات الدينية، يبدو أن قيادة الجماعة ارتأت أو أملت في فوائد محتملة من إجلاء الغموض حول طبيعة حزبها إن سمح لها مستقبلاً تأسيسه.

في هذا السياق، تتناول هذه الدراسة بالشرح والتحليل أربعة قضايا رئيسية: 1) طبيعة ومضامين النقاشات الخلافية التي رتبتها مسودة البرنامج، 2) خطوط وجبهات الصراع التي فجرها البرنامج داخل جماعة الإخوان، 3) ماهية وتراتبية حسابات الربح المرجو والخسارة المحتملة التي دفعت الإخوان إلى إعلان البرنامج في بيئة سياسية هي بكل تأكيد غير مواتية وتجتاحها رياح مواجهة عاتية بين نظام الحكم والجماعة، 4) جدلية الصراع–التوافق داخل الجماعة وتداعياتها على مستقبل دور الإخوان في الحياة السياسية دونما تغييب لحقيقة كون الأخير يرتبط عضوياً بمواقف النظام ومساحات الحركة التي يتيحها لفصيل المعارضة الأكبر في مصر.

أولاً: قضايا برنامج حزب الإخوان الخلافية – إجلاء الغموض أم صناعة صراعات جديدة

تثير مسودة البرنامج التي تم تداولها في مطلع سبتمبر/أيلول 2007 انطباعات متناقضة حول رؤى ومواقف الإخوان السياسية. فمن جهة، يوثق البرنامج بإيجابية – وهو ينتظم في خمسة أبواب تتناول مبادئ وتوجهات الحزب متبوعة بشكل الدولة والنظام السياسي ثم الرؤى الإخوانية حول التعليم والتنمية والسياسة الاقتصادية وأخيراً العدالة الاجتماعية والنهضة الثقافية – لمساحة من التفصيلية في الطرح والاهتمام بالسياسات العامة غابت عن مجمل المقاربات الإخوانية المعلنة خلال السنوات القليلة الماضية، الأمر الذي أضفى دوماً مشروعية ومصداقية على أحد أهم الانتقادات الكلاسيكية الموجهة للجماعة بكونها كيان أيديولوجي يرفع شعارات دينية فضفاضة ولا يبحث بجدية في إمكان تطبيقها الفعلي.

من جهة أخرى، لم يمتد التفصيل الإخواني إلى عدد من الأمور بالغة الأهمية المرتبطة بهوية وبنية ووظيفة الحزب السياسي المراد تأسيسه. فقد اختار واضعو البرنامج عدم التطرق إلى جوهر وشكل الرابطة المستقبلية بين الجماعة والحزب وتجاهلوا بالتبعية أفكاراً نوقشت في الآونة الأخيرة داخل دوائر الإخوان – خاصة الكتلة البرلمانية – حول أهمية تنظيم العلاقة بين المكون الديني الدعوي والمكون السياسي بالفصل الوظيفي بين الجماعة والحزب وتركيز نشاط الأخير على المشاركة السياسية تأسياً بتجارب الإسلاميين المؤطرين حزبياً في المغرب والأردن واليمن وغيرها. وبالتالي فأن من يطالع برنامج حزب الإخوان لن يجد به معالجة واضحة لا لطبيعة الحزب ولا لتكوينه التنظيمي، بل أن البرنامج جاء خالياً من أي نص صريح على فتح باب عضوية الحزب أمام كل المصريين مسلمين وأقباط وهو ما يمثل أحد الشروط الأساسية لتكوين الأحزاب السياسية وفقاً للدستور.

وبغض النظر عن مثل هذه الفجوات في مسودة البرنامج، عمدت جماعة الإخوان إجمالاً إلى الإجابة على جل ما طرح عليها خلال السنوات الأخيرة من تساؤلات حول رؤاها ومواقفها السياسية. بيد أن إجابات الإخوان وشروحهم بالبرنامج لم ترتب سوى عاصفة جديدة من النقاش تمحورت حول قضيتين خلافيتين، الدعوة إلى استحداث هيئة منتخبة من كبار علماء الدين واستثناء النساء والأقباط من منصبي الرئاسة ورئاسة الوزراء. هنا انقلب التفصيل إلى نقمة ذات كلفة سياسية وإعلامية باهظة ترنحت إزاءها الجماعة بداية ثم ولت جزئياً باحثة عن إمكانات الارتداد ومساحات التراجع.

الشريعة وهيئة كبار علماء الدين

ربما قدمت الإشارات الواردة بمسودة البرنامج حول الهيئة المنتخبة لعلماء الدين، وهي لا تتجاوز أسطر قليلة تحتويها الصفحات الأولى، الدليل الأوضح على الجدلية المركبة للربح والخسارة حين تحليل مواقف جماعة الإخوان. فقد سئلت الجماعة مراراً عن أهدافها الحقيقية من وراء الدعوة إلى تطبيق الشريعة وعن الكيفية التي تعتزم بها ترجمة ذلك إلى تشريعات وسياسات على أرض الواقع ودأب قادتها على تقديم مقترحات اتسمت تارة بالغموض وتارة أخرى بالتنوع الشديد كاشفة عن خلافات داخل الجماعة. لذا ومنذ البداية حمل توجه الإخوان نحو حسم موقفهم بوضوح من قضية الشريعة ببرنامج الحزب احتمالية الخروج برسالة إيجابية للرأي العام تزيل بعض من مخاوفه وتحد من خلافات الجماعة الداخلية وكذلك وبكل تأكيد الإمكانية المضادة أي أن يسبب نزوع الإخوان نحو الوضوح إثارة خلافات جديدة ويعمق من مأزقهم بين متطلبات قواعدهم الشعبية التي تريد تعظيماً لمركزية تطبيق الشريعة وتطلعات الفاعلين والمهتمين بالحياة العامة إلى التزام إخواني بمدنية الدولة والسياسة في مصر.

ولموضوعية الطرح ينبغي القول بأن توقع تراجع تام للإخوان عن دفع قضية الشريعة إلى صدارة أولوياتهم السياسية هو ولاعتبارات متعددة بمثابة درب من دروب الخيال. فمن جهة أولى، شكل تطبيق الشريعة على الدوام أحد المكونات الجوهرية لخطاب الجماعة والوعي السياسي لقادتها على نحو رام ومازال صياغة مساحات جديدة لدور الدين (الإسلام) بالحياة العامة. ثانياً، منذ سبعينيات القرن الماضي والدعوة إلى تطبيق الشريعة تتمتع بقبول واضح لدى قطاعات واسعة من المصريين ترى بها أساس بناء نظام قانوني–قضائي أخلاقي وعادل. ثالثاً، لا شك

أن القواعد الشعبية القريبة من جماعة الإخوان أو المتعاطفة معها تنتظر منها الضغط باستمرار باتجاه تطبيق الشريعة وتبنيه هدفاً لدورها السياسي. أخيراً، تمكن الشريعة الإخوان من قولبة دورهم على نحو يظهر توافقه مع روح ونصوص الدستور ويبعدهم عن صورة الجماعة الخارجة على الشرعية خاصة في أعقاب تعديلات ربيع 2007 الدستورية. فكما هو معروف، تنص المادة الثانية من الدستور على أن الإسلام هو دين الدولة وأن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الأساسي للتشريع وتقدم بالتبعية غطاءاً دستورياً للحركات والجماعات التي ترفع لواء تطبيق الشريعة وفي مقدمتها جماعة الإخوان. بيد أن قضية الشريعة، وبالمقابل، قد ولدت شعوراً لدى القوى الليبرالية واليسارية مؤداه أن الجماعة تريد فرض اختزال التراث التشريعي والقانوني الطويل للحضارة الإسلامية بتأويلات ضيقة تفرض على المصريين بصورة غير ديمقراطية. ومن ثم واجهت قيادة جماعة الإخوان حين صياغة برنامج الحزب اختياراً بين مقاربتين لا ثالث لهما؛ بين الالتزام بحديث العموميات عن الشريعة دونما تحديد والنص صراحةً وحصرياً على معاني ومضامين تطبيق الشريعة كما تراها الجماعة لنقل النقاش إلى مرحلة جديدة. والجلي أن مسودة برنامج الحزب قد عبرت عن غلبة المقاربة الثانية.

نعم، عمد الإخوان بوثائقهم وبياناتهم العلنية خلال السنوات الماضية إلى إحلال صياغات فضفاضة كالمرجعية الإسلامية محل تطبيق الشريعة وسعوا إلى أن يضعوا في الواجهة المطلبية الديمقراطية أي لائحة الإصلاحات الدستورية والسياسية التي توافقت عليها المعارضة المصرية دينية وغير دينية. وحين دفع منتقدو الجماعة بضبابية حديثها عن المرجعية الإسلامية وغموض تداعياته المحتملة على النظام القانوني–القضائي، تحصن الإخوان بالمادة الثانية من الدستور وبالعديد من أحكام المحكمة الدستورية العليا التي نصت على أن ذات المادة تنفي الدستورية عن أية تشريعات تتعارض مع المبادئ القطعية للشريعة الإسلامية، قاطعين الطريق بذلك على اتهامهم بالعمل على الخروج على الدستور.[ii] بل وجاءت بعض الصياغات ببرنامج الحزب لتدلل على استمرارية هذا التوجه خاصة حين النص صراحة على حتمية احترام أحكام المحكمة الدستورية العليا والاعتراف بأهلية ممثلي الشعب المنتخبين في تحديد القطعي من أحكام الشريعة الإسلامية. إلا أن البرنامج وبأسطر قليلة اندفع نحو المقاربة الثانية باقتراح استحداث هيئة منتخبة من علماء الدين وظيفتها تقديم الرأي الملزم للسلط التشريعية والتنفيذية حين النظر بأمور تتعلق بالقطعي والمستقر من أحكام الشريعة والمشورة في جل ما يتعلق بالشئون الدينية من أمور.

وحقيقة الأمر أن مقترح استحداث هيئة منتخبة لعلماء الدين كان له وقع صادم على بعض قيادات الجماعة الذين دافعوا مراراً عن حتمية الارتكان إلى دور المحكمة الدستورية العليا في حين استقبلته قيادات أخرى بإيجابية. فالمقترح حدد آلية واضحة لضمان الالتزام بالشريعة وضعها خارج السلطة التشريعية والتنفيذية، بل وخارج سياقات المؤسسة الدينية الرسمية (مشيخة الأزهر وداء الإفتاء) المسيطر عليها حكومياً دافعاً بها نحو عموم علماء الدين وبينهم الكثيرين المتعاطفين مع الإخوان. على صعيد أخر، صدم المقترح قيادات إخوانية دعت إلى رفضه بكونه ينتصر لتأويلات اختزالية لقضية تطبيق الشريعة ولا يعبر عن إجماع إخواني مستقر (بل لمح البعض إلى أن المقترح أقحم على مسودة البرنامج في ظلمة الليل ودون استشارة جميع الأطر القيادية بالجماعة). أما عن

التداعيات السلبية على نظرة الرأي العام للجماعة فحدث ولا حرج، فقد فتح المقترح الباب على مصراعيه لاتهام الإخوان بالسعي نحو تأسيس دولة ثيوقراطية وبالانقلاب على مبدأ مدنية الدولة والسياسة.

اللافت للنظر إذاً حين بحث قضية الشريعة ببرنامج حزب الإخوان هو الكلفة العالية لإتباع المقاربة الحصرية والصعوبات العملية التي تضعها على طريق ارتداد محتمل للعموميات. فعلى الرغم من احتمالية إسقاط الجماعة لمقترح هيئة علماء الدين بالنسخة المعدلة من البرنامج أو تفريغها من المضمون، تلك الاحتمالية التي تبدو اليوم في سبيلها إلى التحقق، سيظل عالقاً لدى الرأي العام حقيقة أن البعض من قيادات الإخوان ما لبثت رؤيته للشريعة تتعارض بوضوح مع الجوهر الديمقراطي.

الموقف من الأقباط والمرأة وغيرهما

دفع الإخوان أيضاً ثمن نزوع برنامجهم نحو الوضوح والتحديد في سياق ثان بالغ الأهمية، آلا وهو نزع أهلية تولي المناصب العليا في الدولة عن غير المسلمين والنساء. هنا أسست مسودة البرنامج للتعامل الإقصائي هذا بالاستناد إلى مقولات كلاسيكية بالتراث التشريعي والقانوني الإسلامي حول شروط أهلية الحاكم وارتباطها الوثيق بواجباته الدينية وبالتبعية بانتمائه الإسلامي وبدوره العام ومن ثم بهويته الذكورية. فجاء الباب الثاني بالمسودة بحديث طويل حول الدولة والنظام السياسي والواجبات الدينية المنوطة برأس السلطة التنفيذية وفقاً لمقاصد الشريعة الإسلامية متبوعاً بنص صريح على استبعاد غير المسلم والنساء من منصبي رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء.

وفي حين رأى البعض من قيادات الإخوان بهذا الموقف اتساقاً محموداً مع القطعي من أحكام الشريعة، رفضه فريق أخر شدد أعضائه على تناقض الإقصاء مع مبدأ المواطنة المدنية المقبول لدى جميع القوى الفاعلة بالحياة السياسية كما أشاروا إلى الكلفة الباهظة لاستعداء قطاعات واسعة من المصريين بلحظة تواجه بها الجماعة قمع رسمي منظم. هؤلاء أفاضوا في شرح رؤيتهم معتمدين على التمييز بين المقولات الكلاسيكية وجلها صيغ وقضايا الولاية الكبرى حاضرة ومؤسسات الدول ونظمها القانونية لم تستقر وبين زمانية القرن الحادي والعشرين وبها، على الأقل بالحالة المصرية، دولة حديثة استقر دستورها وتبلورت مؤسساتها العامة على نحو يجعل من الإسقاط الميكانيكي للمقولات الكلاسيكية على الواقع المعاصر ممارسة غير مجدية بل وغير منطقية. فضلاً عن ذلك، ذهب البعض إلى أن نزع الأهلية عن الأقباط والنساء لا مردود عملي له في مجتمع محافظ كالمجتمع المصري ذي أغلبية مسلمة، فاحتمالية أن ينتخب غير مسلم أو تنتخب امرأة لرئاسة الجمهورية أو لرئاسة الوزراء تكاد تكون غير قائمة.

وبالإضافة إلى كون اشتعال النقاش الخلافي بين قيادات الإخوان حول رجاحة وجدوى التعامل الإقصائي مع الأقباط والنساء قد عمق من الصراعات الداخلية التي تبلورت سريعاً على خلفية مقترح هيئة علماء الدين، ربما كانت النتيجة الأهم في هذا الصدد هي صرف أنظار الرأي العام نهائياً ودون رجعة عن الاهتمام بأغلب ما جاء بمسودة البرنامج حزب الإخوان من أفكار ورؤى وبدائل سياسات رامت صياغة نموذج متكامل لإدارة شئون الدولة والمجتمع والمواطنين. كماً وكيفاً، يفرد البرنامج مساحةً أكبر ويعطي اهتماماً أوضح للقضايا الاقتصادية

والاجتماعية إذا ما قورنت بمقترح الهيئة أو بدين ونوع رئيس الجمهورية. بل غاب تماماً عن النقاش العام حول البرنامج حقيقة استمرار نزوع الجماعة نحو نموذج الدولة القوية المتدخلة في تسيير جل شئون المجتمع دونما تدبر فعلي في مدى ملائمة مثل هذا الطرح للواقع الراهن المستند إلى اقتصاديات السوق أو في تداعياته المحتملة على ملفات الإصلاح والتحول الديمقراطي، وكلاهما يرتبط في الحالة المصرية بتحجيم الدولة ونخبتها السياسية–الأمنية والتوسيع المطرد لمساحات فعل القوى المدنية وغير الحكومية. يظهر البرنامج جماعة الإخوان بمظهر من يريد تحولاً ديمقراطياً وتعدداً للسلطات ورقابة على الأجهزة التنفيذية، وما لبث في ذات الوقت يحلم بدولة كليانية تطال أدوارها كل قطاعات المجتمع من ضبط حركة السوق إلى توجيه الفن السينمائي والموسيقي. غابت إذاً قضية بمحورية رؤية الإخوان للدولة وغيرها العديد من الأمور والتفاصيل الهامة، ودفعت الجماعة ثمنا باهظاً تمثل في تجاهل الرأي العام لجل ما جاء بمسودة البرنامج الحزب واختزال النقاش حوله بانتقاد مرير لها بكونها ما لبثت قوة المعارضة التي تريد تديين السياسة وترفض مواطنة المساواة التامة بين المسلمين والأقباط وتنقلب بانتظام على وعودها الديمقراطية.

ثانياً: الصراع داخل الجماعة حول برنامج الحزب – الروايات والآليات

بجانب النقاش العام خارج دوائر الإخوان، اشتعل الصراع داخل الجماعة حول القضايا الخلافية السالفة الذكر ولجأ الفرقاء (أطراف الصراع) على نحو غير مسبوق إلى الوسائط الإعلامية أي الصحافة والقنوات الفضائية والمحلية والانترنت لصياغة وإيصال رؤاهم المتضاربة إلى الرأي العام. بكل تأكيد لم تغب أبداً عن بورصة الشائعات السياسية المصرية أحاديث متواترة حول خلافات بين قيادات الإخوان إن داخل مكتب الإرشاد أو خارجه، بل وحول تبلور جبهات وأجنحة رجعية محافظة في مواجهة أخرى إصلاحية وصراعات أجيال بين حرس قديم وحرس جديد تهدد بانفصام عرى التنظيم وربما انهياره. نعم لم تكن مثل هذه الأحاديث بنادرة، إلا أن واقع الجماعة التي تأسست في 1928 دوماً ما برهن على تماسكها التنظيمي وقدرتها العالية على مخاطبة الرأي العام بصوت واحد واحتواء التيارات المختلفة داخلها دون أن تطفو على السطح طوال العقود الماضية سوى محاولة واحدة في النصف الثاني من التسعينيات للخروج عن جماعة الإخوان والسعي نحو تأسيس حزب سياسي مستقل عنها كان بطلها المهندس أبو العلا ماضي صاحب مبادرة حزب الوسط.[iii] أما اليوم فتبدو صورة الجماعة المتماسكة ذات الصوت الواحد منافية للواقع وأمام الباحث والمتابع لحظة جد نادرة للتعرف والإمساك بخيوط وقضايا الصراع داخل الإخوان والرموز القيادية للمجموعات المتصارعة.

خلال الأسابيع الأولى التي تلت تداول مسودة البرنامج في سبتمبر/أيلول 2007 طفت على السطح رؤيتان متناقضتان ارتبطت أولهما بالنائب الأول للمرشد العام محمد حبيب والثانية بعضو مكتب الإرشاد عبد المنعم أبو الفتوح. وفي حين دافعت الأولى عن النصوص الخلافية الواردة في المسودة حول هيئة كبار علماء الدين ونفي

أهلية الأقباط والمرأة لمنصبي رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، انتقدتهم الثانية مشددة على أن مثل هذه المواقف لا تعبر عن الإجماع الإخواني. وانحازت لكل من حبيب وأبو الفتوح قيادات في مستويات تنظيمية مختلفة على نحو تبلور معه بالفعل وجود مجموعتين متقابلتين بروايتين متناقضتين حول الكيفية التي تمت بها صياغة المسودة وبدينامية صراع واضحة وعلنية لم يعهدها الإخوان من قبل.

فمن جهة، أكد محمد حبيب ومعه الأمين العام للجماعة الدكتور محمود عزت وعضوا مكتب الإرشاد الدكتور محمد مرسي والدكتور محمود غزلان على أن مسودة البرنامج صيغت في إطار تشاوري وبشفافية لا غبار عليها. ووفقاً لهم بدأت عملية صياغة المسودة بتكليف المرشد العام محمد مهدي عاكف للجنة مشكلة من خبراء قانونيين وعلماء دين وسياسيين وحركيين إنجاز صياغة أولية تم عرضها على كامل مكتب الإرشاد الذي أبدى ملاحظات عليها وأعادها إلى لجنة الصياغة للتغيير والتعديل ثم أعقب ذلك مناقشة ثانية داخل مكتب الإرشاد تم بها اعتماد المسودة وإقرار توزيعها على الوحدات الإدارية للجماعة في المحافظات المصرية – وتلك تضم في تشكيلاتها أعضاء مجلس شورى الجماعة لإبداء الرأي كخطوة أخيرة قبل الخروج بالبرنامج إلى الرأي العام.[iv]

في مقابل رواية مجموعة حبيب ومفادها هو التشديد على صياغة المسودة بصورة تشاورية داخل الجماعة، أكدت المجموعة الثانية وأهم رموزها بجانب عبد المنعم أبو الفتوح البرلماني السابق الدكتور جمال حشمت ومسئول القسم السياسي بالجماعة الدكتور عصام العريان على أن الطرح الوارد بالمسودة لا يعبر عن التوافق الإخواني وأن البعض قد استأثر بعملية الصياغة ولم يأخذ في الاعتبار تنوع الآراء داخل الجماعة. هؤلاء دفعوا بأن المحكمة الدستورية العليا هي المخولة بتقرير مدى ملائمة التشريعات والقوانين لمادة الشريعة بالدستور وأن على الإخوان احترام نصوص الدستور التي تساوي في الحقوق السياسية بين المسلمين والأقباط والرجال والنساء دونما استثناء لمنصبي رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء. وبينما ذكر أبو الفتوح أن المسودة المتداولة هي حصيلة عمل مجموعة صغيرة من أعضاء الجماعة لا يتجاوز عددها أصابع اليد الواحدة،[v] عبر حشمت عن ذات المضمون الإقصائي حين ذهب إلى أن ما جاء بالبرنامج حول هيئة علماء الدين والأقباط والمرأة لا يعكس توافق داخل الجماعة وأن القواعد الإخوانية لم ترى المسودة قبل تداولها: "لم تطرح (هذه القضايا الخلافية) في المناقشات والحوارات الأولية أثناء التفكير في إعلان برنامج للجماعة يمثل وثيقة لها، ولذلك جاءت هذه المضامين صادمة، ولا تعبر بحال من الأحوال عن رأي عموم الإخوان وقواعدها التي حرمت من رؤية البرنامج أو التعليق على ما جاء فيه، وقد أبديت اعتراضي قبل ذلك لدى الجماعة، ولم يأخذ به."[vi] كما أضاف العريان أنه وآخرون اقترحوا أن تصمت مسودة البرنامج عن القضايا المختلف عليها داخل الجماعة إلى حين التوصل إلى رؤى توافقية عوضاً عن صياغات لا تعبر عن عموم الموقف الإخواني.[vii]

اللافت هنا أيضاً أنه مع تجاوز الخلاف بين المعسكرين حول عملية صياغة مسودة البرنامج حدود مكتب الإرشاد على وقع انتقادات حشمت والعريان، بدأت أطراف أخرى في التلميح عن عدم رضاءها كذلك. فلمح الدكتور محمد سعد الكتاتني، رئيس الكتلة البرلمانية للإخوان بمجلس الشعب إلى تجاهل رأي البرلمانيين حول مسودة البرنامج،[viii]

وتصاعدت أصوات بعض شباب الإخوان على موقع الجماعة الإلكتروني الناطق باللغة الإنجليزية وفي بعض المدونات مؤكدة على أن البرنامج لا يعبر عنهم وأن صياغته تمت على نحو غير ديمقراطي.[ix]

إلا أن الخلاف بين الفرقاء لم يقف عند حد الروايات والمضامين المتناقضة حول عملية الصياغة البرنامج، بل تجاوزه إلى التخلي عن الحذر الإخواني التقليدي حين ممارسة النقد الداخلي وخبرة الجماعة الطويلة في عدم نشر غسيلها المتسخ على الملأ. صاغ رموز المجموعتين مواقفهم بالأساس في الساحة العامة وغلب على اللغة المستخدمة طابع شديد الحدية. على سبيل المثال، أشار محمود عزت إلى أن المعترضين على ما ورد في المسودة حول هيئة كبار علماء الدين والأقباط والمرأة لا يملكون سنداً شرعياً بينما اتهم محمود غزلان شباب الجماعة الإصلاحيين بالتأثر بالأفكار الليبرالية والبعد عن أصالة الإخوان.[x] أما جمال حشمت فاستخدم لغة قاسية حينما ربط بين استئثار البعض بصياغة البرنامج وبين جو الاستبداد العام في مصر وما يرتبه من قتل للحالة الوسطية داخل الجماعة.[xi]

برزت كذلك بالإضافة إلى نقل الصراع حول البرنامج داخل جماعة الإخوان المسلمين إلى الساحة العامة آلية إضافية لإدارته تمثلت فيما يمكن تسميته "حرب الفتوى." مؤيدو ومعارضو البرنامج على حد سواء سعوا إلى استصدار فتاوى من رجال دين تدعم مواقفهم المتعارضة حول هيئة كبار علماء الدين والأقباط والمرأة واستخدمت الفتاوى كأحد أدوات المواجهة العلنية. كرر محمد حبيب ورفاقه أكثر من مرة أن مكتب الإرشاد لجأ إلى عدد من علماء الدين حين إنجاز المسودة وأن هؤلاء أفتوا بعدم أهلية الأقباط والنساء لرئاسة الجمهورية والوزراء باعتبارهما من أمور الولاية الكبرى المكفولة للمسلمين.[xii] أما عبد المنعم أبو الفتوح فكان أكثر تحديداً عندما كشف في حوارات إعلامية أن الشيخ القرضاوي وأستاذ علوم الشريعة الدكتور محمد سليم العوا قد أفتيا بأن المناصب سالفة الذكر لا تندرج في سياق الولاية الكبرى وأن إقصاء الأقباط والمرأة لا مسوغ له. استند أبو الفتوح أيضاً إلى القرضاوي في التشديد على أن المحكمة الدستورية العليا هي المنوطة بضبط ملائمة التشريعات للمادة الثانية في الدستور وبالتبعية أن الحاجة تنتفي لهيئة كبار علماء الدين.[xiii]

هي إذاً صورة صراعية بامتياز تلك التي خرجت بها جماعة الإخوان إلى الرأي العام خلال الأسابيع الأولى للنقاش حول البرنامج. كذلك تعددت مستويات الصراع، من صراع في الدائرة القيادية داخل مكتب الإرشاد بين مجموعة حبيب وأبو الفتوح مروراً بمكتب الإرشاد وقيادات الجماعة القريبين من القواعد الشعبية كجمال حشمت وانتهاءاً بامتعاض الكتلة البرلمانية من تجاهل اقتراحاتها والخلاف بين قيادة الجماعة وشباب الإخوان ذوي التوجه الإصلاحي. نعم حاول المرشد العام محمد مهدي عاكف، والذي تجنب المشاركة في الصراع الدائر حول البرنامج بصورة لفتت الأنظار، إعادة الأمور إلى نصابها والحفاظ على حد أدنى من الالتزام التنظيمي بالإعلان عن تشكيل لجنة برئاسة محمد حبيب لمراجعة المسودة وحسم القضايا الخلافية،[xiv] إلا أن علنية الصراع داخل الجماعة وتواكبه مع سيل من انتقادات المحللين والمتابعين خارجها رتبا استمراراً للتصريحات والمواقف المتضاربة حتى منتصف أكتوبر/تشرين الأول 2007. خلقت مثل هذه الصورة الصراعية، وعلى الرغم من إمكانية تفسيرها على

أنها دليل حيوية الجماعة وربطها بكون الانخراط في الحياة السياسية بما تطرحه من قضايا وتحديات حتماً ما يوسع من مساحة الخلافات داخل الحركات المشاركة بها، انطباعاً لدى الرأي العام باضطراب الإخوان وافتقادهم لعقل إستراتيجي راجح يمكنهم من الحديث بصوت واحد في لحظة سياسية شديدة الدقة وحول قضايا جوهرية.

يبدو إذاً أن النقاش حول مسودة برنامج الحزب لم يكشف سوى عن عمق التحديات والخلافات التي تواجها جماعة الإخوان داخلياً وصعوبة إدارتها وانحسرت تداعياته العامة في بروز مخاوف جديدة من دور الإخوان بحياة مصر العامة والسياسية. فلماذا وضعت الجماعة ذاتها وبإرادتها بهذا الموقف ولماذا اندفعت نحو الإعلان عن البرنامج الآن؟ أو بعبارة بديلة، ما هي العوامل التي شجعت الإخوان في ظل ظروف سياسية شديدة الصعوبة على القيام بخطوة غير مسبوقة بتاريخهم والإعلان عن برنامج حزب لا وجود له اليوم وغده القريب لا ينبئ عن احتمال الترخيص له؟

ثالثاً: لماذا برنامج الحزب السياسي الآن؟ حسابات المكسب والخسارة

ينبغي قبل الولوج إلى الإجابة على التساؤلات السابقة، تجدر الإشارة إلى أن النقاشات داخل جماعة الإخوان قد تواترت طوال الثمانينيات والتسعينيات حول جدوى وأهمية الحزب السياسي، بل وتبلورت بعض المبادرات المحددة الدافعة باتجاه السعي نحو تشكيل حزب يدير النشاط السياسي للإخوان كان أبرزها مبادرتي حزب الشورى عام 1986 وحزب الإصلاح في بدايات التسعينيات وكلاهما استند إلى جهد وتنسيق جماعي بين عدد من القيادات،[xv] غير أن أي من هذه المبادرات لم يرتب الإعلان عن برنامج للحزب وفقد بالتبعية – وفي سياق الرفض المتوقع من جانب السلطات المصرية السماح لحزب إخواني بالحصول على ترخيص – مغزاه سريعاً. حقيق أيضاً أن مشاركة الإخوان منذ السبعينيات في انتخابات الاتحادات الطلابية والنقابات المهنية وكذلك مشاركتهم في الانتخابات التشريعية 1984 و1987 في ظل تحالفات مع حزبي الوفد والعمل على التوالي قد دفعت بمسألة الحزب المرة تلو الأخرى إلى الواجهة كآلية رئيسية لتنظيم مشاركة الجماعة في الحياة السياسية الرسمية،[xvi] بيد أن عوامل من شاكلة غياب التوافق بين قيادات الإخوان حول جوهر وشكل العلاقة المبتغاة بين الجماعة والحزب والخوف من العواقب المترتبة على فصل محتمل بين الدعوة والنشاط السياسي فضلاً عن التوجس من رد فعل عنيف للنظام الحاكم حالت مجتمعة دون تبلور اندفاعة حقيقية نحو محاولة تأسيس حزب سياسي.

لماذا إذاً اليوم وفي ظل لحظة مواجهة مباشرة مع النظام يقرر الإخوان الإعلان عن برنامج حزب الجماعة السياسي؟ فمنذ نجاح الجماعة وعلى الرغم من الانتهاكات الحكومية لمبدئي نزاهة الاقتراع والرقابة القضائية على اللجان الانتخابية في الاستحواذ على ما يقرب من عشرين بالمائة من مقاعد مجلس الشعب في انتخابات 2005 التشريعية مترجمةً بذلك لوزنها الفعلي على الأرض كفصيل المعارضة الأهم في مصر، ونظام الرئيس مبارك انتقل إلى موقع المواجهة المباشرة مع الإخوان سعياً إلى تضييق مساحات الفعل المتاحة لهم بإتباع إستراتيجيتين مرتبطتين. تمثلت الإستراتيجية الأولى في الضغط الأمني والذي كان من أبرز إرهاصاته التوقيف المتواتر

لأعضاء الجماعة وتحويل عدد من قياداتها أبرزهم النائب الثاني للمرشد العام خيرت الشاطر ورجال أعمال كبار قريبين منها إلى محاكمات عسكرية تدور رحاها حتى يومنا هذا. أما الإستراتيجية الثانية فرامت تغيير بيئة المشاركة السياسية للإخوان بفرض قيود قانونية جديدة جاءت في سياق سلة من التعديلات الدستورية مررها النظام من مجلس الشعب المصري ومن ثم في استفتاء عام في ربيع 2007. وأهم ما جاء بسلة التعديلات فيما يتعلق بالإخوان المسلمين هو النص على منع "مباشرة أي نشاط سياسي أو قيام أحزاب سياسية على أية مرجعية دينية أو أساس ديني" (المادة 5 المعدلة) بصورة تحول عملاً بين الجماعة أو أي فصيل سياسي أخر يستند في رؤاه وبرامجه إلى مرجعية دينية وبين الترخيص لأحزاب سياسية معترف بها وذات وضعية قانونية، وكذلك إفساح الطريق دستورياً أمام تغيير النظام الانتخابي المعمول به في مصر من النظام الفردي إلى نظام خليط يعتمد القوائم الحزبية كإطار منظم ويترك هامش صغير للمقاعد الفردية (المادة 62 المعدلة) على نحو سيحد في المستقبل من مشاركة الإخوان في الانتخابات التشريعية وهم الذين دأبوا كجماعة محظورة ليس لها وضعية قانونية على ترشيح مستقلين ينتمون لهم للمنافسة في الدوائر المختلفة.[xvii]

يصبح التساؤل إذاً هو لماذا تقدم الجماعة على إعداد برنامج حزب سياسي وتخرج به إلى الرأي العام في لحظة يعلم قادتها وأعضائها قبل المراقبين خارجها أن الترخيص لحزب تابع لها هو بمثابة درب من دروب المستحيل؟ هنا يمكن الإشارة إلى عاملين رئيسيين وعاملين فرعيين ربما حفزوا مجتمعين الإخوان على القيام بخطوتهم بالرغم من البيئة السياسية غير المواتية والقيود التي فرضتها على فعل ومساحات حركة الجماعة.

فمن جهة أولى، أخرجت المواجهة مع النظام الحاكم بعد انتخابات 2005 الجماعة من وضعية المبادرة إلى الفعل التي ميزتها خلال الفترة التي سبقت الانتخابات – وكان من أهم ملامحها إصدار مبادرة الإصلاح في 2004 والمشاركة مع بقية فصائل المعارضة المصرية والمجتمع المدني والقضاة المستقلين في رفع سقف الضغوط على النظام الحاكم لإنجاز إصلاحات ديمقراطية حقيقية – لتعيدها إلى خانة رد الفعل في ظل ضربات النظام المستمرة مرتبةً بالتبعية اهتزازاً إستراتيجياً واضحاً داخلها. في هذا السياق، ربما أراد الإخوان من خلال إعداد برنامج لحزب العودة إلى دائرة الفعل وإثارة نقاشات إيجابية حوله تتجاوز الصورة السلبية التي فرضتها المواجهة مع النظام.[xviii] مثل هذا الأمر اكتسب أهمية مضاعفة في أعقاب تلك الحادثة التي عرفت بحادثة ميليشيا الأزهر،[xix] وبعد أن هاجم الرئيس مبارك الجماعة علناً بضراوة لافتة متهماً إياها بأنها "خطر على أمن مصر لأنه يتبنى نهجاً دينياً."[xx]

من جهة ثانية، دأب عدد من رموز الإخوان خلال عامي الحراك السياسي في 2004 و2005 على تقديم الوعود بأن الجماعة المحظورة عازمة إما على التحول إلى حزب سياسي مدني ذي وضعية قانونية بل وأن قيادتها تفكر ملياً في حل الجماعة حال حصول الحزب على الرخصة القانونية أو على الأقل أن الإخوان مع التمييز الواضح للديني–الدعوي عن السياسي–المدني من خلال الفصل الوظيفي بين الجماعة وحزبها.[xxi] ولدت مثل هذه الوعود حالة مزدوجة من الترقب والأمل لدى قطاعات واسعة من الرأي العام المصري وربما رتبت بالتبعية التزاماً

إخوانياً بعدم تجاهل قضية الحزب على الرغم من عدم مواتاة الظروف السياسية لخطوة كهذه بل، وكما سنأتي على التفصيل لاحقاً، وفي ظل عدم استعداد الجماعة فكرياً وتنظيمياً له.

فضلاً عن ذلك، ثمة عاملان فرعيان ربما لعبا أيضاً دوراً إضافياً في تحفيز الجماعة على الخروج ببرنامج الحزب إلى الرأي العام، آلا وهما الحاجة الملموسة إلى استجلاء غموض رؤية الإخوان حول بعض جوانب رؤيتهم للسياسة والمجتمع ثم المسار التطوري العام لعدد من الحركات الإسلامية المشاركة في اللعبة السياسية السلمية في العالم العربي. ففي حين أوضحت جماعة الإخوان المسلمين من خلال سلسلة من البيانات أهمها مبادرة الإصلاح 2004 والبرنامج الانتخابي لمرشحيها في انتخابات 2005 التزامها بالتحول التدرجي نحو الديمقراطية في مصر ومدنية الحياة السياسية، أبقت الجماعة على مساحة من الرمادية بل والازدواجية في المواقف حول عدد من القضايا المركزية على نحو رتب انتقادات ومطالبات متصاعدة بإجلاء الغموض حولها.[xxii] وكما سبقت الإشارة، تمثل أهم هذه القضايا في موقف الإخوان من مبدأ التساوي التام في الحقوق السياسية بين المواطنين المصريين بغض النظر عن الدين والنوع، طبيعة الخطوات الإصلاحية المحددة التي تؤيدها الجماعة، وكذلك كيفية الترجمة الفعلية لمركزية الشريعة الإسلامية ودورها في النظام السياسي. هنا نظر البعض من الإخوان ومن خارج صفوفهم إلى برنامج الحزب بكونه يقدم فرصة سانحة لتوضيح وتحديد المواقف وربما مقدمة لحسم صراع الإرادات داخل الجماعة بين أصحاب الرؤى المتناقضة.[xxiii]

ثم شكل المسار التطوري للإسلاميين في بعض الدول العربية، وبه تحركت حركات كالإصلاح والتوحيد المغربية وجماعة الإخوان المسلمين الأردنية عندما أتيحت لها فرص للمشاركة في العملية السياسية الرسمية بثقة بادية نحو فصل وظيفي بين الجماعة الدينية الدعوية وبين الكيان السياسي المدني على نحو أخذ شكل تأسيس أحزاب متمثلةً في العدالة والتنمية المغربي وجبهة العمل الإسلامي في الأردن، عنصراً ضاغطاً وسياقاً للمقارنة مع وضعية الإخوان في مصر على نحو ودفع بعض القيادات داخل الجماعة إلى توظيفه للمناداة صراحةً بأهمية الفصل بين الجماعة والحزب المراد تأسيسه. ففي حوار مع أسبوعية الصحوة اليمنية القريبة من الإسلاميين في التجمع اليمني للإصلاح، استدعى الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح تجارب الإسلاميين خارج مصر في معرض الحديث عن الجماعة والحزب: "هناك حوار داخل مؤسسات الجماعة حالياً حول هذه المسألة لم نحسمه بعد، ونستدعي في هذا الحوار تجارب الحركات الإسلامية في اليمن والأردن والمغرب والجزائر لنستفيد منها في التخطيط لمستقبل العمل السياسي للحركة في مصر. ففي الأخيرة مثلاً حركة مجتمع السلم حمس هي مظلة للعمل السياسي والدعوي معاً، في المغرب المسألة مختلفة فهناك حزب العدالة إلى جانب حركة التوحيد وهما منفصلان إدارياً وتنظيمياً، في الأردن هناك الحركة والعمل الإسلامي جناح سياسي لها.. وكذلك التجربة في اليمن نحاول أن نستدعي جميع تلك التجارب لنستفيد منها.. إلا أن الحوار لدينا لم يحسم بعد."[xxiv] أما الدكتور عصام العريان، مسئول القسم السياسي بالجماعة، فأشار أيضاً إلى نفس المعنى في معرض التعليق على الانتخابات المغربية الأخيرة: "وفي إطار سعي الحركات والأحزاب الإسلامية إلى الاندماج في البنية السياسية للنظم العربية تأتي أهمية متابعة تجارب الحركات والأحزاب الإسلامية في كل مكان. وإذا كانت مصر في الماضي رائدة في نقل التجارب إلى بقية البلدان العربية؛ فإننا اليوم في موقع المستفيد من تجارب الآخرين."[xxv]

لم يعدم الإخوان إذاً العوامل الدافعة بجماعتهم نحو السير على درب حركات إسلامية أخرى أو على الأقل إظهار قدرتهم ورغبتهم في ذلك بالعمل على مسودة برنامج الحزب والإعلان عنها. وحاولت الجماعة توظيف البرنامج بصفحاته المائة والثمانية والعشرين من القطع الكبير لصياغة نموذج متكامل لإدارة شئون مصر الداخلية والخارجية على نحو تميز في تفصيليته عن مبادرة الإصلاح 2004 والبرنامج الانتخابي 2005 وإن اعتمد عليهما. كما دلل إقدام الإخوان على إرسال مسودة البرنامج إلى عدد من المفكرين والمحللين خارج دوائرهم على رغبتهم في خلق حالة من النقاش والزخم حولها تعيد الجماعة إلى صدارة المشهد العام. إلا أن خسائر الإخوان أيضاً لم تكن بالضئيلة، بل هي في واقع الأمر المقابل المباشر لما توقعوه أو راموه من مكاسب.

فمع أن العقود الطويلة من العمل السياسي كمعارضة محظورة تواجه بين الفينة والأخرى قمع نخبة الحكم قد وضعت ضغوطاً وقيوداً عديدة أمام الإخوان، استفادت الجماعة من وضعيتها بالمعارضة في التملص مراراً من تحديد مواقفها حول قضايا السياسة والمجتمع الرئيسية وإجلاء الغموض المحيط ببعضها. فاحتمالية انتقال حركات المعارضة بالنظم السياسية السلطوية وشبه السلطوية إلى مواقع الحكم هي من المحدودية بحيث يمكن لهذه الحركات الاكتفاء بتوجيه سهام النقد للحكام والتركيز على إخفاقاتهم دونما حاجة إلى صياغة بدائل واضحة قابلة للتطبيق. بعبارة أخرى، يمكن النظر إلى مفردات كالغموض والتأرجح والعموميات والنفعية السياسية (political opportunism) بكونها المكتسبات العضوية لدور المعارضة في النظم السلطوية وشبه السلطوية. لذا، وعلى الرغم من المكاسب التي توقعتها جماعة الإخوان من جراء الإعلان عن برنامج لحزبها يحسم خلافاتها الداخلية ويجيب على تساؤلات الرأي العام ومن ثم يسمح بالعودة إلى دائرة الفعل ويخفف من كلفة المواجهة مع نخبة الحكم، فأن الجماعة خسرت بمجرد الإعلان عن برنامج تفصيلي وبغض النظر عن مضامينه امتياز الغموض والحق في الاكتفاء بحديث العموميات.

كذلك حملت مسودة البرنامج الإخوان كلفة إضافية تمثلت في وضعهم بمأزق المفاضلة بين مطلبية الأعضاء والأنصار من جهة وتوقعات الرأي العام من جهة أخرى. نجح الإخوان منذ سبعينيات القرن الماضي في المشاركة السياسية بفاعلية اعتماداً على إستراتيجية مزدوجة عبئت باستمرار قواعدهم الشعبية وجذبت قطاعات أوسع من المصريين بشعارات فضفاضة كالإسلام هو الحل دار جلها حول دور الدين في الحياة العامة. هنا مكن حديث العموميات إن عن أولوية تطبيق الشريعة دون تحديد لآليات واضحة أو عن مركزية المرجعية الإسلامية مع ضبابية المضمون الجماعة من التعاطي بإيجابية مع مطلبية أعضائها وأنصارها المدفوعة بحلم تطبيق الشريعة وفي ذات الوقت تهدئة المخاوف العامة من اختزال الأجندة الدينية بقضية الشريعة. وكان لافتاً خاصة خلال السنوات القليلة الماضية كيف دأبت قيادات الإخوان على توزيع الأدوار بكفاءة بين أولئك المتجهين بخطابهم العلني إلى القواعد الشعبية كمحمد حبيب ومحمود عزت وهما تميزا بالتشديد المتواتر على قضية الشريعة وبطغيان الرمزية على خطابهما العلني، وبين الفريق الذي أنيط به الحديث مع الآخر خارج الإخوان إن بمصر أو بالغرب وركز رموزه وأهمهم عبد المنعم أبو الفتوح على انفتاح الجماعة على قضايا التحول الديمقراطي وكون وظيفة

المرجعية الإسلامية إنما تتمثل في التوجيه العام لخيارتها السياسية كما هو الأمر في حالات الأحزاب المسيحية الديمقراطية بأوروبا الغربية. حدت مسودة البرنامج ومقاربتها التفصيلية كثيراً من جدوى الازدواجية الإخوانية وفرض اختيار ما بين البديلين المحافظ والمنفتح.

ثم فقدت الجماعة بإخراجها مسودة البرنامج إلى الساحة العامة قدرتها على إدارة النقاش حوله والتحكم بسياقاته. نعم عاد الإخوان جزئياً إلى الفعل والمبادرة، إلا أن تفصيلية البرنامج قدمت لنخبة الحكم وقوى المعارضة الأخرى زاداً جديداً لمهاجمة الجماعة. فكما سبقت الإشارة، رتب مقترح استحداث هيئة لعلماء الدين فضلاً عن إقصاء الأقباط والنساء من المناصب العليا سيلاً من الانتقادات المشروعة وزج بالإخوان إلى مواضع شديدة السلبية بالساحة العامة. فعلى سبيل المثال، وبعد سنوات من المحاولات المضنية لصياغة صورة إيجابية عن رؤيتها للمرأة ودورها بالمجتمع استناداً إلى رمزية الأسرة وخطاب الأخلاق والقيم الدينية الأصيلة ومسحة من التوجه الحقوقي الداعي لمشاركة النساء بالحياة العامة والسياسية، وجدت الجماعة نفسها في أعقاب الإعلان عن البرنامج في موقع المتهم المدان برفض المساواة التامة بين المواطنين من ذكور وإناث. فقد أجبرت تفصيلية البرنامج الإخوان على التعامل مع قضية أهلية المرأة للمناصب السياسية وأخرجتهم بالتبعية من أمان خطابهم الأخلاقي الفضفاض، بل جردت الأخير من المصداقية بساحة عامة أدركت التناقض الجلي بينه وبين الجوهر الرجعي لنزع أهلية تولي منصبي الرئاسة ورئاسة الوزراء عن النساء.

أخيراً، عمقت مسودة البرنامج من الصراعات بين قيادات الجماعة ودفعت إلى السطح بتناقضات داخلية جوهرية تضع على كاهل الحركة المنهكة من مواجهتها مع نخبة الحكم المزيد من الأعباء. هنا أيضاً كان لغموض الإخوان قبل البرنامج وظيفيته الهامة، فقد سمح غياب الوثيقة الواحدة الملزمة لقيادات الجماعة بالتحرك بحرية نسبية واستقلالية ذاتية داخل عوالم الإخوان الخطابية مركزين على نقاط مختلفة تمتد من الشريعة إلى التحول الديمقراطي. ذهب إعلان المسودة بإمكانات الحرية والاستقلالية هذه وحتم على قيادات الجماعة التبني العلني لمواقف محددة والدفاع عنها في مواجهة فرقاء الداخل قبل الخارج. وواقع الأمر أن الإخوان سعوا طويلاً إلى تجنب الكلفة الداخلية لحسم المواقف وكان لهم في بعض جوانب مسارات الحركات الإسلامية العربية عبر واضحة. فعلى سبيل المثال، دخلت جبهة العمل الإسلامي بالأردن بلحظة انقسام ممتدة بين معسكرات متناقضة ارتبطت بتحديد الموقف من الانتخابات التشريعية الأخيرة هناك والإستراتيجية الأفضل للتعامل مع نظام حكم لا يثق بالإسلاميين، في حين ما زالت الحركة الدستورية الإسلامية بالكويت تعاني من تداعيات انقسامها حول قضية الحقوق السياسية للمرأة وفي القلب منها حق التصويت بالانتخابات ويجتاح حزب العدالة والتنمية بالمغرب خاصة في أعقاب انتخابات الخريف الماضي نقاشات عاصفة حول مستويات العلاقة بين الديني والسياسي بدور الحزب. فحسم المعارضات لمواقفها بالنظم السلطوية وشبه السلطوية يحملها كلفة داخلية ترتبط بتصاعد الصراعات بين قادتها وتزايد احتمالية انشقاقاتها الداخلية. ولا شك أن جماعة الإخوان المسلمين قد فتحت بإعداد برنامج الحزب والإعلان عنه الباب على مصراعيه لدينامية الصراع والانشقاق ذاتها.

رابعاً: ملامح الصيغة التوافقية – الخطوط المتوقعة لتعديل مسودة برنامج الحزب

هذه الكلفة الباهظة لمسودة برنامج حزب الإخوان والانحسار السريع لمكاسبه الأولية حتمت قيام الجماعة بإعادة ترتيب أوراقها والبحث (تحديداً ابتداءاً من النصف الثاني من أكتوبر/تشرين الأول 2007 أي بعد مرور ما يقرب من شهرين على تداول المسودة) عن صيغة توافقية داخل الجماعة حول القضايا الخلافية تبلورت ملامحها تدريجياً.

ترتكز ملامح التوافق الإخواني إلى ثلاثة عناصر رئيسية. فعلى صعيد أول، يبدو أن الجماعة قد قررت تغيير الإشارات الواردة في المسودة حول الهيئة المنتخبة لعلماء الدين باتجاه ينفي عن آراءها الطابع الإلزامي بالتشديد على أن مهمتها قط استشارية وبصورة تربط بينها وبين مؤسسة الأزهر ولا تخولها آية صلاحيات فيما يتعلق بتقرير مدى ملائمة التشريعات للدستور باعتبار أن هذه الوظيفة منوطة بالمحكمة الدستورية العليا. بعبارة بديلة، يعكس التوافق هنا ترجيح لموقف مجموعة عبد المنعم أبو الفتوح والعريان وحشمت على حساب موقف مجموعة حبيب وتراجعاً إخوانياً عن طرح استثار الرأي العام ودفع البعض إلى اتهام الجماعة باستلهام نموذج ولاية الفقيه الإيراني.

في حوار مع يومية المصري اليوم المستقلة، شدد المرشد العام عاكف على هذه المعاني: "(...) نريد أن ننشئ هيئة علماء منتخبة وهي التي تنتخب شيخ الأزهر، وهي ليست إلا هيئة استشارية ومن أراد أن يستشيرها في الحياة العامة يستشيرها ولكن القرار لمجلس الشعب وحسب الدستور لا بد أن تتفق مع الشريعة الإسلامية وإذا حدث خلاف فالمحكمة الدستورية هي التي تحكم بين المختلفين."[xxvi] تكررت ذات المضامين، بل وذات الصياغات، في سلسلة من الحوارات والتصريحات أدلى بها محمد حبيب ومحمود عزت وعبد المنعم أبو الفتوح،[xxvii] واتضح تدريجياً إن الجماعة أرادت إزاء الكلفة العالية التراجع تماماً عن مقترح إنشاء هيئة لعلماء الدين ووجدت في الربط بينها وبين مؤسسة الأزهر مخرجا ملائماً يحفظ ماء الوجه. وعلى الرغم من محاولات بعض قيادات الإخوان إجلاء شكل العلاقة المستقبلية بين الهيئة والأزهر والدفع بمزايا وجود هيئة منتخبة داخل الأزهر تبعده عن هيمنة السلطة التنفيذية،[xxviii] إلا أن أغلب الظن أن الأمر لا يعدو أن يكون محاولة لتهميش الفكرة عملاً بوضعها في سياق خطاب الجماعة التقليدي حول إصلاح الأزهر وهي التي لا تملك من أمر الأزهر شيئاً.

على صعيد ثان، تدلل تصريحات الإخوان على الاتجاه نحو الإبقاء على النصوص المستبعدة للأقباط والمرأة من رئاسة الدولة واعتبار ذلك خيار الجماعة وحزبها الفقهي. في هذا السياق أيضاً جاءت كلمات المرشد العام واضحة ورددها آخرون: "وهناك نقطتان – المرأة والأقباط – الإخوان أخذوا فيهما قراراً وهما ليسا من عندنا.. هناك في الشرع والدين أناس فقهاء يقولون الدولة الإسلامية لا يكون على رأسها إلا مسلم، ولا يجوز لدولة أن يكون على رأسها امرأة وهذا رأي فقهي وهناك آراء فقهية أخرى غير ذلك... ونحن كإخوان لنا اختيار ولا نلزم به غيرنا، ولكن نلزم به الإخوان المسلمين وليس كل المصريين لكي يؤمنوا به وصناديق الاقتراع هي التي تحدد."[xxix] إذاً

رجحت وجهة نظر مجموعة حبيب وعزت ومرسي وحسمت حرب الفتوى بانتصار التقييد الفقهي الدافع بعدم أهلية غير المسلمين والنساء للرئاسة بكونها من مناصب الولاية الكبرى على الرغم من ضراوة الانتقادات التي وجهت للجماعة من داخلها وخارجها. هنا يبدو، بجانب قناعة العديد من القيادات المؤثرة بصحة هذا الطرح، أن خشية الإخوان من المساومة على الطابع الإسلامي المميز لبرنامج حزبهم عن غيره من الأحزاب وما قد يرتبه ذلك من تداعيات على مستوى القواعد الشعبية والخوف من الظهور أمام الرأي العام بمظهر الجماعة المضطربة غير واضحة الخيارات في قضايا محورية والمستعدة للتراجع عن مواقفها المعلنة حين توجيه سهام النقد لها قد دفع إلى تبني إقرار عدم أهلية الأقباط والنساء مع محاولة الحد من الأضرار المترتبة عليه. فاللافت للنظر أن تصريحات قيادات الإخوان الأخيرة قد أخرجت من جهة رئاسة الوزراء من دائرة المناصب المستبعدة، وأعادت من جهة أخرى إنتاج مفردات خطاب "لسنا ضد الأقباط والمرأة" المتداول إخوانياً كلما خلقت مواقف الجماعة شكوكاً في مدى التزامها مبدأ مواطنة الحقوق المتساوية.[xxx]

على صعيد ثالث وفي محاولة لتغيير الصورة الصراعية للجماعة وسيل المواقف المتضاربة خلال الأسابيع الأولى للنقاش حول برنامج الحزب وكلفتهما كانت باهظة إن على مستوى القواعد الشعبية أو الرأي العام، يحاول الإخوان العودة إلى سابق عهدهم كحركة منضبطة تتحدث بلسان واحد. ولا عجب أن أقوى التصريحات في هذا الصدد قد جاءت على لسان محمد حبيب ومحمود عزت؛ فحبيب أكد على أنه لا توجد "معارضة نهائياً داخل مكتب الإرشاد لما انتهى إليه الرأي برفض ولاية المرأة والقبطي،"[xxxi] في حين شدد عزت على أن الجماعة قد حسمت أمرها بشأن البرنامج ولم يعد هناك مجال للخلاف داخلها أو لتضارب التصريحات.[xxxii] أما أبو الفتوح والعريان وغيرهما من منتقدي مسودة البرنامج فالتزموا حدود الصيغة التوافقية وعادوا إلى عموميات اللغة الإخوانية القاضية بأن الخلاف في الرأي لا يفسد للود قضية وأن تنوع الاجتهادات والمقاربات داخل الجماعة هو دليل على حيويتها وقدرتها على الحوار وليس على انقسامها الداخلي بين صقور وحمائم ومتشددين ومعتدلين.[xxxiii]

تسعى جماعة الإخوان المسلمين إذاً بصيغة توافقية تستند إلى مساومة بين مؤيدي ومعارضي مسودة البرنامج وتأخذ بالحسبان موقف الرأي العام وقلق قواعد الجماعة الشعبية إلى إنهاء الصراع داخلها بحسم القضايا الخلافية وتحجيم الأضرار التي رتبها تداول المسودة. على الرغم من ذلك سيظل التساؤل قائماً حول حدود ثبات الصيغة التوافقية ومدى اقتناع الرأي العام بوحدة الصف الإخواني بعد أن طفت إلى السطح تناقضات قادتها الجوهرية وخلافاتهم وفي ظل سرعة لتعاقب الأحداث لم يعهدها الإخوان من قبل.

لصيرورة النقاش حول مسودة برنامج حزب الإخوان ولتداعياتها على الجماعة ودورها بالحياة السياسية المصرية من الدلائل الكثير. فشلت محاولة الإخوان في توظيف البرنامج للعودة إلى مواقع المبادرة وصناعة زخم حوله يتجاوز سلبيات لحظة المواجهة مع نخبة الحكم ويهدئ من مخاوف الرأي العام بإجلاء غموض مواقفهم، بل زج البرنامج بالجماعة إلى مواقف الدفاع المستميت عن النفس في ظل خلافات داخلية بين قياداتها وترنح لعقلها الإستراتيجي وشكوك متزايدة خارجها طالت المتعاطفين معها ومع دورها المحتمل في مواجهة نخبة الحكم السلطوية. واليوم يبدو الإخوان في سياق صناعة التوافق بينهم والتعامل مع كلفة البرنامج الباهظة بمظهر القوة الباحثة عن إمكانات للارتداد ومساحات للتراجع لا لشيء سوى المواقف الرمادية التي أرادت هي التخلص منها

بإعداد برنامج ذي مقاربة تفصيلية. وما لبثت حركة المعارضة الإسلامية الأهم بمصر عاجزة عن السير على دروب الإسلاميين في دول عربية أخرى فصلوا بين الديني–الدعوي والسياسي–المدني بتأسيس أحزاب وجمعيات تمارس العمل السياسي فقط وتبحث عن الإستراتيجيات الأمثل للتعامل مع بيئات ضاغطة، وإن كان الأمر هنا لا يرتبط فقط برؤى الإخوان بل يتعداها إلى موقف نخبة الحكم الرافض لدمجهم كفاعل شرعي بالحياة السياسية لا لرماديتهم بل خوفاً من قدرتهم على المنافسة.

[i] خلال الأسبوع الأخير في شهر أغسطس/آب 2007 وزعت جماعة الإخوان المسلمين مسودة برنامج حزبها السياسي على ما يقرب من 40 مفكر ومحلل وصحفي بمصر وخارجها طلباً للتعليق والتعقيب (أو النصيحة كما تسمى إخوانياً). حقيقة أن أغلب من تلقوا المسودة فضلوا الكتابة عنها في مقالات صحفية منشورة أو تناولها في تحليلات علنية رتبت تبلور النقاش العام حولها ودفعت العديد من رموز الجماعة إلى الإدلاء بدلوهم بصورة اتسمت ببروز تناقضات جوهرية في المواقف الإخوانية.

[ii] راجع هنا:

Clark Lombardi and Nathan J. Brown, "Do Constitutions Requiring Adherence to shari^{c}a Threaten Human Rights? How Egypt's Constitutional Court Reconciles Islamic Law with the Liberal Rule of Law," 21 American University International Law Review, p. 379-435, 2006; and Clark Lombardi and Nathan J. Brown, "The Supreme Constitutional Court of Egypt on Islamic Law, Veiling and Civil Rights: An Annotated Translation of Supreme Constitutional Court of Egypt Case No. 8 of Judicial Year 17 (May 18, 1996)," 21 21 American University International Law Review, p. 437, 2006.

[iii] جدير بالذكر هنا الإشارة إلى التنازع بين مؤسس مبادرة حزب الوسط أبو العلا ماضي والمرشد العام للإخوان محمد مهدي عاكف حول بداية المبادرة. ففي حين يؤكد ماضي على أنه صاحب الفكرة ون جوهرها هو الخروج من عباءة الإخوان بعد خلافات، يدفع عاكف إلى أنه هو الذي اقترح على ماضي فكرة تأسيس الحزب في منتصف التسعينيات عندما أودع مجلس شورى الجماعة في السجن. لمراجعة الروايتين:

أبو العلا ماضي، حكايتي مع الإخوان قصة الوسط، موقع www.almesryoon.com، 4 يناير/كانون الثاني 2006، حوار مع محمد مهدي عاكف، أسبوعية آخر ساعة المصرية، 20 يوليه/تموز 2005.

[iv] حوار محمد حبيب مع الموقع الناطق بالإنجليزية للجماعة إخوان ويب www.ikhwanweb.com، 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2007،

حوار محمود عزت مع www.ikhwanonline.com ، 23 أكتوبر/تشرين الأول 2007،

حوار محمود غزلان مع www.ikhwanonline.com ، 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2007.

[v] حوار مع عبد المنعم أبو الفتوح، الأهرام ويكلي، 25 أكتوبر/تشرين الأول 2007.

[vi] حوار جمال حشمت مع موقع إسلام أون لاين www.islamonline.net، 6 أكتوبر/تشرين الأول 2007.

[vii] نص حوار مع عصام العريان على قناة العالم الإيرانية الناطقة باللغة العربية، 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2007، تصريحات عصام العريان ليومية الحياة، 13 أكتوبر/تشرين الأول 2007.

[viii] حوار الكتاتني مع www.ikhwanonline.com ، 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2007.

[ix] لمتابعة بعض مدونات الإخوان: ana-ikhwan.blogspot.com، ihoudaiby.blogspot.com. راجع أيضاً:

Marc Lynch, "Young Brothers in Cyberspace," Middle East Report, Winter 2007, www.merip.org/mer/mer245/lynch.html.

[x] حوار محمود عزت مع www.ikhwanonline.com ، 23 أكتوبر/تشرين الأول 2007، حوار محمود غزلان مع www.ikhwanonline.com ، 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2007. راجت أيضاً في سياق النقاش حول مسودة البرنامج وعلى خلفية تصريحات ملتبسة لعصام العريان بشأن موقف الإخوان من إسرائيل واتفاقيات السلام المبرمة بينها وبين مصر

شائعات بأن المرشد العام ومكتب الإرشاد قرر استبعاد العريان من النقاش حول البرنامج على النحو الذي دفع العريان والنائب الأول للمرشد محمد حبيب إلى تكذيب الخبر بصورة علنية:
تصريحات لعصام العريان على www.ikhwanonline.com، 23 أكتوبر/تشرين الأول 2007، تصريحات لمحمد حبيب على www.ikhwanonline.com، 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2007.

[xi] حوار جمال حشمت مع موقع إسلام أون لاين www.islamonline.net، 6 أكتوبر/تشرين الأول 2007.

[xii] تصريحات لمحمد مرسي على www.ikhwanonline.com، 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2007.

[xiii] تصريحات لعبد المنعم أبو الفتوح على www.ikhwanweb.com، 29 أكتوبر/تشرين الأول 2007.

[xiv] تصريحات لمحمد مهدي عاكف، يومية الحياة، 18 أكتوبر/تشرين الأول 2007، تصريحات عصام العريان ليومية المصري اليوم، 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2007.

[xv] تميزت مبادرتي حزب الشورى والإصلاح بمباركة قيادات الإخوان آنذاك لها، وهو الأمر الذي اختلف جذرياً عن جوهر تعاطي الجماعة مع مبادرتين لاحقتين وصمت الأولى – مبادرة حزب الأمل عام 1995 – بالطابع الفردي ورتبت الثانية – مبادرة حزب الوسط في 1996 – بروز حركة الانشقاق الوحيدة داخل الجماعة خلال العقود الثلاثة الماضية.

[xvi] راجع هنا:
Carrie Wickham, *Mobilizing Islam*, New York: Columbia University Press, 2002.

[xvii] راجع هنا:
Nathan J. Brown, Michele Dunne & Amr Hamzawy, Egypt's Constitutional Amendments, Washington, DC: Carnegie Endowment, March 2007.

[xviii] حوار مع الدكتور محمود عزت، الأمين العام للإخوان، موقع نافذة مصر www.egyptwindow.net، 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2007.

[xix] في ديسمبر/كانون الأول 2006 تظاهر عدد من طلبة الإخوان المسلمين في جامعة الأزهر احتجاجاً على ما اعتبروه تزويراً لإرادة الطلبة في سياق انتخابات الاتحادات الطلابية وفي أعقاب فرض إدارة الجامعة لعقوبات إدارية على بعض زملائهم. إلا أن أولئك الطلبة تظاهروا مرتدين قناعات سوداء ذكرت البعض بمجموعات حزب الله وحركة حماس الشبابية وأدوا استعراضات شبه عسكرية نشرت الصحف المصرية الحكومية والمستقلة تغطيات واسعة لها. استغلت الأجهزة الأمنية المصرية هذه الحادثة لاتهام الإخوان بالاحتفاظ بجناح شبه عسكري داخل الجماعة وألقت القبض على عدد كبير من طلبة الأزهر (أفرج عنهم تباعاً خلال الأشهر الماضية) ومن القيادات أبرزهم النائب الثاني للمرشد العام المهندس خيرت الشاطر حولوا فيما بعد لمحاكمات عسكرية.

[xx] حوار للرئيس مبارك في صحيفة الأسبوع، 11 يناير/كانون الثاني 2007.

[xxi] في حوار له مع جريدة العربي في 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2006، قال عضو مكتب الإرشاد الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح رداً على سؤال حول احتمالات حل الجماعة لو حصل الإخوان على ترخيص بحزب: "هناك رأيان (داخل الجماعة): الأول يرى أن تنتقل جماعة الإخوان كما هي لتكون حزب الإخوان والرأي الثاني يرى فصل التنظيم الاجتماعي للإخوان عن التنظيم السياسي بتقنين وضعيته في صورة جمعية تقوم بالعمل الدعوي والثقافي مع تشكيل حزب للعمل السياسي." أما

النائب الأول للمرشد العام الدكتور محمد حبيب فشدد في حوار مع جريدة الكرامة في 17 يناير/كانون الثاني على أن: "كثير من النخب كانت توجه انتقادات للإخوان بأنهم لا يريدون تشكيل حزب سياسي، وأنهم يريدون أن يظلوا جماعة محظورة ونحن نريد أن نرسل رسالة: أننا مستعدون للتقدم بإنشاء حزب." ثم عبر في معرض الإجابة على سؤال حول ما إذا سيكون حزب الإخوان بديلاً عن الجماعة عن قربه هو للرأي الثاني الذي يرى أن الحزب ليس ببديل للجماعة بقوله أن: "هذا (الأمر) قيد البحث والدراسة، وبالتأكيد الحزب لن يكون بديلاً للجماعة." من جهته ذهب الدكتور عصام العريان مسئول القسم السياسي بالجماعة وأحد الوجوه الإعلامية البارزة في مقالة له نشرت بتاريخ 25 ديسمبر/كانون الأول 2005 على موقع www.almesryoon.com وعلى موقع www.islamonline.net إلى صياغة وسطية بالقول بأن الإخوان مع "فصل العمل الدعوي عن العمل السياسي في حال وجود مناخ يتسم بالحرية ويسمح بذلك."

[xxii] راجع هنا:

Nathan J. Brown, Amr Hamzawy, and Marina S. Ottaway, "Islamist Movements and the Political Process: Exploring the Grey Zones," Carnegie Paper no. 67, Washington, DC: Carnegie Endowment, March 2006; and Amr Hamzawy, Marina S. Ottaway, and Nathan J. Brown, "What Islamists Need to Be Clear About: The Case of the Brotherhood," Carnegie Policy Outlook no. 35, Washington, DC: Carnegie Endowment, February 2007.

[xxiii] نص حوار مع عصام العريان على قناة الساعة المصرية، 28 أكتوبر/تشرين الأول 2007، نص حوار مع العريان على قناة دريم المصرية، 30 يناير/كانون الثاني 2007. أيضاً حوار مع الدكتور محمود عزت، الأمين العام للإخوان، موقع نافذة مصر www.egyptwindow.net، 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2007.

[xxiv] حوار مع الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح، أسبوعية الصحوة اليمنية، 1 ديسمبر/كانون الأول 2006.

[xxv] عصام العريان، الانتخابات البرلمانية المغربية ظواهر ودلالات وخيارات، الموقع العربي للجماعة إخوان أون لاين www.ikhwanonline.com، 30 أكتوبر/تشرين الأول 2007.

جدير بالذكر أيضاً أن القراءة الإخوانية الإيجابية لخبرات الإسلاميين خارج مصر يقابلها قراءة حذرة يتردد صداها أيضاً داخل الجماعة ترى في تجارب بعض الحركات الإسلامية المشاركة في اللعبة السياسية الرسمية في المحيط العربي تفريطاً غير محمود في ثوابت التيار وأسس فعله. يمكن في هذا الصدد مراجعة: الدكتور محمد مرسي، الإخوان المسلمون والأحزاب الإسلامية المعاصرة، موقع نافذة مصر www.egyptwindow.net، 6 أغسطس/آب 2007.

[xxvi] حوار مع المرشد العام محمد مهدي عاكف، المصري اليوم، 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2007.

[xxvii] حوار محمد حبيب مع الموقع الناطق بالإنجليزية للجماعة إخوان ويب www.ikhwanweb.com، 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2007، حوار مع محمود عزت، موقع نافذة مصر www.egyptwindow.net، 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2007، تصريحات لعبد المنعم أبو الفتوح على www.islamonline.net، 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2007.

[xxviii] حوار مع محمود عزت، موقع نافذة دمياط www.domiatwindow.net، نوفمبر/تشرين الثاني 2007 (لا يوم محدد).

[xxix] حوار مع المرشد العام محمد مهدي عاكف، المصري اليوم، 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2007.

[xxx] تصريحات لمحمد حبيب، يومية الشرق الأوسط اللندنية، 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2007.

[xxxi] تصريحات لمحمد حبيب على www.islamonline.net، 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2007.

[xxxii] حوار مع محمود عزت، موقع نافذة دمياط www.domiatwindow.net، نوفمبر/تشرين الثاني 2007 (لا يوم محدد).

[xxxiii] تصريحات لعبد المنعم أبو الفتوح على www.islamonline.net، 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2007، حوار مع عصام العريان على www.islamonline.net، 27 أكتوبر/تشرن الأول 2007.